Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 3, Supplement 1, 2024

Deanship of Scientific Research

The Islamic Trend in Turkey and Political Life 1918-2001

***Mohammad Nader Qasem Qawasmeh*[1]*, *Abdul Majeed Zaid Al-Shanaq*[2]**

[1]The Jordanian Ministry of Education/ part-time lecturer at the University of Jordan, Amman, Jordan.

[2]Department of History, School of Arts, University of Jordan, Amman, Jordan.

Received: 9/5/2022
Revised: 14/3/2023
Accepted: 31/7/2023
Published: 30/6/2024

* *Corresponding author:*
muhamad.nader@yahoo.com

Citation: Qawasmeh, M. N. Q., & Al-Shanaq, A. M. Z. . (2024). The Islamic Trend in Turkey and Political Life 1918-2001. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(3), 221–233. https://doi.org/10.35516/hum.v51i3.1147

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aims to highlight the role of the Turkish Islamic movement in Turkish political life in the time period from 1918 to 2001 AD. It also aims to highlight the role of Mustafa Kemal Atatürk in replacing the Islamic political system followed in the Ottoman Empire with a secular system in the Turkish Republic. The significance of the study lies shedding light on the Islamic movement in the Ottoman Empire and its role in the Turkish War of liberation, in addition to its role in Turkish political life after the establishment of the Turkish Republic by Mustafa Kemal Atatürk.

Methods: The study adopted the historical analytical approach, which aims to monitor and analyze events in order to identify the real reasons that contributed to the political developments during the study period.

Results: The study showed the impact of Islamic-secular rivalry on political life in Turkey. It also demonstrated the role of the Turkish armed forces, which considered themselves the protectors of the secular regime in thwarting the attempts of the Islamic movement to gain power.

Conclusions: The study concluded that the Turkish armed forces were unable to eliminate the Turkish Islamic movement, although they succeeded in curtailing it in the period that followed the establishment of the Turkish Republic.

Keywords: Ottoman Empire, Turkish Republic, Mustafa Kemal Ataturk, Turkish War of Liberation, Islamic Movement.

التيار الإسلامي في تركيا والحياة السياسية 1918-2001م

***محمد نادر قاسم قواسمة*[1]*، *عبد المجيد زيد الشناق*[2]**

[1]وزارة التربية والتعليم الأردنية/ محاضر غير متفرغ في الجامعة الأردنية، الأردن.

[2]قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، الأردن.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى إبراز دور التيار الإسلامي التركي في الحياة السياسية التركية في الفترة الزمنية الممتدة من 1918 إلى 2001م. كما هدفت إلى إبراز دور مصطفى كمال أتاتورك في استبدال النظام السياسي الإسلامي المتبع في الدولة العثمانية بنظام عَلْماني في الجمهورية التركية. وتكمن أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على التيار الإسلامي في الدولة العثمانية ودوره في حرب التحرير التركية، بالإضافة إلى دوره في الحياة السياسية التركية بعد تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، الذي يهدف إلى رصد الأحداث وتحليلها بغية الوقوف على الأسباب الحقيقية التي أسهمت في التطورات السياسية في فترة الدراسة.

النتائج: أظهرت الدراسة أثر التنافس بين التيارين الإسلامي والعلماني على الحياة السياسية في تركيا. كما أظهرت دور القوات المسلحة التركية التي عدّت نفسها حامية النظام العَلْمَاني في إفشال محاولات التيار الإسلامي في الوصول إلى السلطة.

الخلاصة: وقد خلصت الدراسة إلى عدم تمكن القوات المسلحة التركية من القضاء على التيار الإسلامي التركي، وإن نجحت في تحجيمه في الفترة التي أعقبت تأسيس الجمهورية التركية.

الكلمات الدالة: الدولة العثمانية، الجمهورية التركية، مصطفى كمال أتاتورك، حرب التحرير التركية، التيار الإسلامي.

المقدمة:

طرأت على الدولة العثمانية تغيرات جذرية مع نهاية الحرب العالمية الأولى، فلم تعد تمثل دولة عظيمة مترامية الأطراف، بل أصبحت دولة مهزومة يسعى المنتصرون إلى الاستحواذ عليها واقتسام أرضها، وفي ظل هذه الظروف ظهرت المقاومة الشعبية في تركيا تحت قيادة مصطفي كمال أتاتورك، الذي نادى بتحرير الأراضي التركية من الاحتلال الأوروبي، فقاد حرب التحرير التركية التي نتج عنها ظهور الجمهورية التركية الحديثة، التي تخلت في مؤتمر لوزان عام 1923م عن أملاك الدولة العثمانية في الأراضي غير التركية وأهمها الأراضي العربية في العراق وبلاد الشام والحجاز.

وقد عالجت الدراسة دور مصطفى كمال اتاتورك -مؤسس الجمهورية التركية- في تحويل النظام السياسي في تركيا من نظام خلافة إسلامي إلى نظام جمهوري عَلْماني أساسه الدستور، كما أبرزت مساعي التيار الإسلامي الهادف إلى إعادة مكانته السياسية في الدولة بعد وفاة اتاتورك من خلال السعي للوصول إلى السلطة، مبينةً دور القوات المسلحة في الحيلولة دون حدوث ذلك من خلال تحريك الانقلابات العسكرية ضد الحكومات ذات التوجه الاسلامي.

تمّ تحديد الإطار الزمني للدراسة (1918-2001م)، بهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وفقدانها لسيادتها على أراضيها وخصوصًا التركية منها، وقيام قوات الحلفاء باحتلال أجزاء منها، وانتهت بانقسام التيار الإسلامي على نفسه وظهور أحزاب إسلامية عدة في المشهد السياسي التركي.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في عدم تطرق الباحثين العرب لهذه الموضوع بالدراسة والتحليل، لذا تعدُّ الدراسة من الموضوعات التي تناولها الباحثون كعناوين فرعية، إلاّ أن أحدًا منهم لم يعالج الموضوع في فترة الدراسة الممتدة من 1918 إلى 2001م كدراسة مستقلة وكوحدة واحدة - في حدود علم الباحثين- ليقف على دور التيار الإسلامي في الحياة السياسية في تركيا، وبذلك فإن ميزة هذه الدراسة تكمن في أنها من أوائل الدراسات العربية التي تتناول التيار الإسلامي في تركيا والحياة السياسية على نحو أشمل، من خلال الوقوف على أهم المحطات التي رافقت تطور التيار الاسلامي التركي.

أسئلة الدراسة: حاولت الدراسة الإجابة عن تساؤلات عدة لعلَّ أهمها:

- إلى أيّ درجة ساهمت سياسة مصطفى كمال اتاتورك في إضعاف التيار الإسلامي في تركيا؟
- هل نجحت سياسة مصطفى كمال اتاتورك، ومؤيديه في القضاء على التيار الإسلامي ونشاطه السياسي في تركيا؟
- هل ساهمت الائتلافات الحكومية بين التيارين الإسلامي والعلماني في زيادة نفوذ التيار الإسلامي في المجال السياسي؟

الفرضية:

حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة السابقة، بالافتراض أن مساعي مصطفى كمال اتاتورك، لم تنجح في القضاء على التيار الإسلامي في تركيا، وإن نجحت في تحجيم نفوذه في فترة من الفترات.

أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها إبراز دور التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية. وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تنافس التيارين الإسلامي والعلماني للوصول إلى السلطة السياسية في تركيا.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، الذي يهدف إلى رصد الأحداث وتحليلها بغية الوقوف على الأسباب الحقيقية التي أسهمت في التطورات السياسية في فترة الدراسة.

محاور البحث: تمت معالجة الدراسة ضمن المحاور الآتية:

أولًا: أثر الحرب العالمية الأولى على الدولة العثمانية.

ثانيًا: وفاة مصطفى كمال أتاتورك.

ثالثًا: الانقلابات العسكرية وأثرها على الحياة السياسية في تركيا.

- انقلاب 1960/5/27م.

- انقلاب 1980/9/12م.

رابعًا: تأسيس حزب الرفاه.

أولًا: أثر الحرب العالمية الأولى على الدولة العثمانية:

افتقرت الدولة العثمانية إثر هزيمتها في الحرب العالمية الأولى لوجود حكومة مركزية قوية تستطيع إدارة شؤون البلاد وتحريرها من القوات البريطانية والفرنسية واليونانية والإيطالية التي احتلت أجزاء كبيرة من ولاية الأناضول وإستانبول، مما أسهم في قيام الوطنيين الأتراك في صيف عام 1919م، بالتنسيق مع القوات النظامية التركية بقيادة مصطفى كمال اتاتورك (Mustafa Kemal Atatürk) (Al-Rai newspaper: 16427) لتوحيد جهودهما للتصدي للقوات المحتلة للأراضي التركية، مشكلين بذلك نواة المقاومة الوطنية التركية (Lacour, 1959: 41).

حظيت الحركة التي قادها مصطفى كمال اتاتورك ضد الجبهة الموحدة التي ضمت كلٍ من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليونان، التي كُللت بالنجاح، بتأييد الكثيرين من سكان مدينة إسطنبول -مقر الحكومة العثمانية-. ولعلَّ السبب في عدم تمكن قوات الجبهة الموحدة من قمع الحركة الوطنية في تركيا كان عائدًا لعدم وحدة الهدف داخلها، الأمر الذي حال دون الاتفاق على تقاسم غنائم الحرب فالحلفاء كانوا أكثر عزمًا على عدم تقاسم ولاية - إسطنبول- إذ يعطي من يحصل عليه تفوقًا استراتيجيًا على الآخرين (Fairouz, 2000: 12-14).

أدت هذه التطورات إلى تمكن أنصار مصطفى كمال اتاتورك والمتعاطفون معه من الفوز بأغلبية المقاعد في انتخابات مجلس المبعوثان العثماني الجديدة التي أجريت في كانون أول سنة 1919م، حيث عقد المجلس الجديد جلسته الأولى في إسطنبول في 12 كانون ثاني سنة 1920م، التي أقر فيها الميثاق الوطني (Ulusal Şart)، الذي تم الاتفاق عليه سابقًا في مؤتمر أرضروم(Erzurum)، الذي عقد في كانون أول عام 1918م، الذي أعاد التأكيد على مضمونه مؤتمر سيواس Hsivas))بتاريخ 4 أيلول 1919م، كما أكد المجلس على ضرورة الحفاظ على سلامة أراضي الدولة والتمسك بالاستقلال، ومباشرة العمل المسلح عند الضرورة ضد الدول التي تحتل البلاد، وقد جاء في صيغة هذا الميثاق موافقة المجلس على أن تنسلخ الولايات غير التركية وهي: ولاية الحجاز وولاية اليمن وخديوي مصر وولاية طرابُلس الغرب، عن جسم الدولة العثمانية (El-Shennawy, 1980: 258-260) كما أقر الميثاق استلام مصطفى كمال اتاتورك الحكم في تركيا المحررة (Lacour, 1959: 41; El-Shennawy, 1980: 258).

شهدت الفترة بعد عام 1920 م، تعاظم دور مصطفى كمال لوقوفه في وجه محاولات الحلفاء لفرض تسوية مهينة على تركيا، وهو دور أخذ يحظى بإعجاب متزايد من جانب رجال الحركة الوطنية في تركيا (Research Institute, 1991, 214-215) مثل: رضا نور[1] الذي شغل منصب وزير الصحة في الجمهورية التركية (Feroze, 1906: 181) . كما أيد أتباع الطرق الصوفية التي كانت تضم بين صفوفها العلماء والقضاة والوزراء في الحركة الوطنية التركية (Boano, 2005: 39)، حيث استخدم مصطفى كمال اتاتورك قادة الجماعات الصوفية لتعبئة الجماهير للجهاد ضد الغزاة (Fisher, 1960: 54; El-Shennawy, 1980: 1688).

وعلى أثر الانتصارات العسكرية التي أحرزها جيش مصطفى كمال اتاتورك على قوات الحلفاء، استطاع في خريف عام 1922م عقد اتفاقية مودانيا (Mudanya) مع بريطانيا، التي نصت على عودة آسيا الصغرى من جديد لتركيا، مقابل قبول الدولة العثمانية لمبدأ السيطرة الدولية على المضائق (Lacour, 1959: 70).

أعلن مصطفى كمال اتاتورك قيام الجمهورية التركية في 1923/10/29م، وانتخب كأول رئيس لها (mahafzah, 2015: 56)، ونص دستور الجمهورية التركية الحديثة في المادة الثانية منه على أن "الدين الإسلامي هو دين الحكومة التركية" مؤكدًا بذلك على ما جاء في القانون الأساسي الأول (الدستور) عام 1876م (Fisher, 1960: 54; El-Shennawy, 1980: 1688).

نجحت الحكومة التركية الجديدة في إدارة شؤون البلاد؛ بفضل نجاحها في توحيد الجبهة الداخلية في تركيا، التي أعاق توحيدها من تحقيق دول الحلفاء لأهدافهم المتمثلة في القضاء على حركة المقاومة التركية، التي نتج عنها تشكيل الدولة التركية الحديثة، التي تمكنت من خلال مشاركتها في مناقشات معاهدة لوزان عام 1923م من تحرير الأراضي التركية والحفاظ على حدودها من أي اعتداء أجنبي من شأنه أن يؤدي إلى المساس بسيادتهم عليها (Lewis, N.D.: 61).

عمدت الحكومة التركية بقيادة مصطفى كمال اتاتورك بعد ذلك إلى إلغاء الخلافة العثمانية، مستندةً بذلك إلى قرار الجمعية الوطنية التركية الصادر في 3 آذار 1924م (Institute of Studies, N.D.: 332). وبإلغائها بدأ الانقسام في صفوف المقاومة التركية بين مؤيد ومعارض، مما أسهم في

[1] ولد عام 1779م، تخرج من الكلية الطبية، عمِل طبيب وجراح عسكري ثم أصبح استاذًا في الكلية الطبية، دخل معترك السياسة سنة 1908م، شارك في حرب التحرير التركية، كان رئيسًا للوفد التركي الذي عقد معاهدة الصداقة مع روسيا عام 1921م، ونائبًا لرئيس الوفد التركي المفاوض في محادثات لوزان، شغل منصب وزير الصحة ومنصب نائب وزير الخارجية في عهد مصطفى كمال اتاتورك، انتخب نائبًا عن مدينة سينوب (Sinop) في أول برلمان بعد إقامة الجمهورية التركية، كانت له اتجاهات سياسية ليبرالية، توفي عام 1934م. (Zabat, 1978: 263-264; Feroze, 1906: 181)

ظهور تيار علماني وأخر إسلامي يسعى كلُّ واحدٍ منهما إلى الوصول للسلطة.

لم يلقَ هذا القرار استحسان الأتراك المتدينين؛ حيث رأى فيه البعض أن مصطفى كمال اتاتورك بفعله هذا قد تخلى عن أية مسؤولية تجاه التركة العثمانية (Institute of Studies, N.D.: 332).

بعد ذلك قام مصطفى كمال اتاتورك بإلغاء جميع القوانين القديمة التي كان معمولًا بها في عهد الخلافة، وأعلن فصل الدين عن الدولة، وألف لجنة من رجال القانون كلفها بإعداد تشريعات مدنية وجزائية جديدة مستمدة من أحدث التشريعات الأوروبية. كما قام في العام نفسه 1924م بإصدار قانون الإصلاح الديني، الذي ألغى بموجبه منصب شيخ الإسلام –مفتي الدولة العثمانية- وجميع المؤسسات والإدارات التابعة له، وأحل محلها رئاسة الشؤون الدينية، وجعلها تابعة لرئاسة الحكومة مباشرةً (Al-Zein, 1982: 215-218; Margaret, 1995: 42). ولعلَّ إقدام مصطفى كمال على ذلك راجعٌ لعدم رغبته في استغلال الدين كوسيلة للهيمنة على سياسة الدولة وشؤونها، حيث لم يشأ أن يتكرر العصيان المسلح الذي قام في إسطنبول يوم 1909/4/13 م، المعروف في التاريخ العثماني باسم (حادثة 31 آذار)، الذي قام به مجموعة من الموظفين اللذين طالبوا بالعودة إلى الشريعة الإسلامية، وكان المحرك له جماعة الاتحاد الحميدي (الجامعة الاسلامية)، التي عملت على استغلال الرموز الإسلامية استغلالًا ذكيًا، واتخذتها ذريعة لمهاجمة الاتحاديين وإسقاطهم، بهدف إعادة السلطة إلى السلطان مرة أخرى، وقد أصبحت هذه الحادثة مثالًا للكيفية التي يمكن بها توظيف الإسلام للغايات السياسية (Fairouz, 2000: 87-88). ومن هنا نجد أن سياسة مصطفى كمال الداخلية ركزت على مصالح الوطن والشعب التركي، متجاهلةً بذلك المرتكزات الإسلامية للمجتمع التركي المسلم (Al-Zein, 1982: 215-218; Margaret, 1995: 42).

لم يمضِ قرار إلغاء الخلافة والإصلاحات التي قام بها مصطفى كمال مرور الكرام، بل قامت هبَّات شاركت فيها الطرق الصوفية وعلى رأسها الحركة النقشبندية[2]، التي تعد أقدم الطرق الصوفية انتشارًا في الأناضول (mahafzah, 2015: 56-57; Boano, 2005: 41). حيث قام شيخ الطريقة سعيد الكردي بالتمرد على حكومة مصطفى كمال في شرقي تركيا واحتل مناطق شاسعة ووصل إلى ديار بكر، إلا أن الجيش التركي تصدى لهذا التمرد وألقى القبض على الشيخ سعيد الكردي وبعض أتباعه في نيسان 1925م، وتم إعدامهم في ديار بكر أمام جامعها الكبير (mahafzah, 2015: 56).

كما قاد الشيخ سعيد عاطف الأسكليبي - ألف رسالة عنوانها "الفرنجة والعقبة" هاجم فيها الغرب وحذر المسلمين من التخلي عن عاداتهم وأخلاقهم . تمردًا في 1926/1/21م استطاعت السلطات التركية قمعه، وألقت القبض على الشيخ وأعدمته. وقام أتباع الطريقة النقشبندية بتمرد آخر في عام 1930م قاده الشيخ أسد الذي قبض عليه ومات في السجن مسمومًا. كما اندلعت ثلاث انتفاضات نقشبندية سنة 1935م، تم إخمادها (mahafzah, 2015: 57).

ولا بدَّ للإشارة هنا إلى الدور المميز الذي لعبته الطرق الصوفية في حرب التحرير التركية بين عامي 1919-1923م وصولًا إلى تأسيس الجمهورية التركية (Berkes, 1964: 463-464)، فخلال هذه المرحلة استخدم مصطفى كمال أتاتورك قادة الجماعات الصوفية لتعبئة الجماهير للجهاد ضد الغزاة، كما استخدمهم للضغط على الخليفة العثماني الذي سلبته دول الحلفاء إرادته، لذلك لم يعمد مصطفي كمال أتاتورك إلى الاصطدام معها حيث اتصفت العلاقة بين الطرفين بالود والاحترام، ولعلَّ ذلك هو سبب تغاضيه وسكوته عن نشاطهم عند صياغة دستور عام 1924م، الذي نصت المادة الثانية منه على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي (Fisher, 1960: 54; El-Shennawy, 1980: 1688)).

ولم تنتهِ إصلاحات مصطفى كمال اتاتورك عند هذا الحد، بل سعى إلى فصل تركية الحديثة عن محيطها الإسلامي ليضمن عدم عودة الأمور إلى ما كانت عليه؛ فقام 3 تشرين ثاني عام 1928م، باستصدار قرار من الجمعية الوطنية نص على استبدال الحرف العربي للغة التركية بالحرف اللاتيني، وجعلها إلزامية في المراسلات الرسمية في أنحاء البلاد كافة، كما أمر بترجمة القرآن إلى اللغة التركية وكذلك تلاوة الصلاة باللغة التركية (Al-Zein, 1982: 227; Feroze, 1906: 184).

ويمكن رصد ثلاثة أصناف من ردود الفعل تجاه الإجراءات والإصلاحات التي قام بها مصطفى كمال اتاتورك وهي (Boano, 2005: 35):

الأول: تميز بالتطرف حيث دعا أصحابه إلى وجوب مقاومة الحكومة والانتفاض ضد سياساتها الإصلاحية.

الثاني: دعا أصحابه إلى الرضا بما حل، لأن ما وقع قدر مقدور ليس للمسلم إلا أن يصبر عليه إلى أن يشاء الله.

الثالث: جمع أصحابه بين رفض جزء من سياسات الدولة الحديثة، وقبول التعايش مع أعمالها وسياساتها الأخرى، وشمل رد الفعل الأخير شريحة كبيرة من مكونات المجتمع التركي، ضمت كثيرًا من أتباع الطرق الصوفية.

ساعدت الاصلاحات المتبعة من قبل مصطفى كمال اتاتورك، في تبدل هوية الدولة التركية الحديثة من الهوية الإسلامية إلى الهوية القومية، وأسهمت في بدء عهد جديد في العلاقات الدولية مع دول العالم، بعد نجاحها في ترسيخ الانتماء القومي لدى الشعب التركي (Al-Nuaimi, 2010: 25).

[2] أسسها محمد بهاء الدين النقشبندي الذي عاش في بخارى بين سنتي 1318-1381م، ثم نقل طريقته إلى الأناضول الشيخ عبدالله السماوي في أواخر القرن الخامس عشر، وقد شارك شيوخها وأفرادها في حرب التحرير والاستقلال بقيادة مصطفى كمال اتاتورك بين سنتي 1919-1923م، ولكنهم رفضوا سياسته العَلْمَانية سنة 1924م. (mahafzah, 2015: 56-57)

عدّت اصلاحات مصطفى كمال، التي أقرها دستور عام 1937م، الأساس في بناء الدولة التركية الحديثة، وأصبحت مبادئها الست (الجمهورية، القومية، العَلْمَانية، الشعبية، اشتراكية الدولة، الثورية الإصلاحية) عقيدة رسمية للدولة التركية الجديدة (Fairouz, 2000: 145; Al-Nasiri, 1990: 120).

وليضمن مصطفى كمال تطبيق المبادئ الجديدة داخل المجتمع التركي؛ قام بسن قانون جديد يقضي بحل جماعات الطرق الصوفية وإغلاق مقراتها ومنع أصحابها من القيام بأي نشاط سياسي أو ديني أو خيري في أي مكان في الدولة؛ لعلمه بأن هذه الطرق هي وحدها القادرة على الوقوف في وجه إصلاحاته، الأمر الذي اضطر أتباع هذه الطرق إلى ممارسة نشاطها سرًا على الرغم من موجة التشريد والاضطهاد والنفي والتهجير التي تعرض لها كثير من شيوخها وأتباعها (Boano, 2005: 40).

ثانيًا: وفاة مصطفى كمال اتاتورك.

توفي مصطفى كمال في العاصمة التركية أنقرة بتاريخ 1938/11/10م، وقد عدت وفاته نهاية عهد وبدء آخر اتسم بالانفراج السياسي لأصحاب المبادئ الإسلامية، حيث قام خلفه عصمت إينونو (İnönü Ismet)، (Fairouz, 2000: 234-236) بإقرار نظام التعددية الحزبية عام 1938م، الذي عد مؤشرًا هامًا في بدء مرحلة جديدة من العلاقات بين الدين والدولة في المجتمع التركي (Boano, 2005:49; mahafzah, 2015: 56)، فاستأنفت الحركة النقشبندية نشاطها، وانتشرت في أوساط أصحاب المهن وموظفي الدولة وأساتذة الجامعات (mahafzah, 2015: 56). وقامت بإنشاء جمعيات للإنفاق على طلاب مدارس الأئمة والخطباء لتعويض النقص الذي حصل نتيجة اختفاء الدعاة بسبب المحن التي تعرضوا لها في عهد مصطفى كمال (Boano, 2005: 40).

كما ساعد قرار الرئيس عصمت إينونو عام 1945م، الذي نص على التخلص من حكم الحزب الواحد، على عودة الحركات الإسلامية إلى نشاطها السياسي المؤثر والمهم في التنافس على السلطة، وأسهم في تقليل القيود المفروضة على التيار الإسلامي في الدولة؛ حيث قبلت وزارة التربية التركية عام 1947م تدريس الدين الإسلامي خارج المدارس، كما قامت الحكومة التركية بالالتزام بتوفير النقد الأجنبي للذين يقومون بفريضة الحج إلى مكة المكرمة، وأعادت فتح مزارات الأولياء، وأقامت دورات لتخريج الأئمة والوعاظ، وفتحت كلية الإلهيات (İlahiyat Fakültesi) في أنقرة (Philip, 1993: 51; Boano, 2005: 49).

ساعد إقرار نظام التعددية الحزبية، وما تبعه من عمليات تخفيف القيود المفروضة على المؤسسات الدينية إلى ظهور حركة بعث إسلامي، أعقبها ظهور أحزاب خاطبت بصراحة المشاعر الدينية لدى المجتمع للظفر بأصواته عند اقتراب كل استحقاق انتخابي وهو ما يُعرف اليوم بالأسلوب التعبوي (Angel, 2015: 79-80; Al-Nuaimi, 2010: 123)، حيث كان بعض زعماء الأحزاب مثل: نجمي كوناش (Necmi Kunaş)، وفوزي جاقماق (Fawzi Çakmak)، لا يترددون في إظهار دعمهم لأعضاء الطرق الصوفية، مما أسهم في خروج هذه الطرق من عزلتها السياسية (Al-Nuaimi, 2010: 123; Boano, 2005: 36).

وفي هذا السياق جاء في صحيفة العهد الجديد بتاريخ 4 شباط 1946م "يجب أن لا ننسى أن الأتراك مسلمون، إن الإسلام الحقيقي يحمل اسم الله في التبجيل والاحترام، هل من الممكن أن يرى أي واحد في الاسلام الحقيقي أيُ مبدأٍ أو فكرةٍ متناقضة لمفهوم المجتمع الحديث والمدنية الحديثة؟ إن تعاليم القرآن الكريم ليست ضد المبادئ الإنسانية الخيرة والمدنية والعلمية ومؤسسات العلم الحديث، وعلى العكس من ذلك نرى أن الإسلام قد ساند هذه الأمور جميعًا" (Al-Ahed newspaper at: Al-Nuaimi, 2010: 120).

أتاح هذا المستوى من الانفراج الذي شهدته الحياة السياسية عقب إقرار نظام التعددية قيام محاولات أولى لتكوين أحزاب تتبنى مباشرة ربط الحزب بشعارات دينية للتأثير على المشاعر والمظاهر الإسلامية، ففي 19 تموز 1946م قام كل من نجمي غونيش (Necmi Güneş)، ومصطفى أوزبك (Mustafa Özbek) بتشكيل حزب الحماية الإسلامية (İslami Koruma partisi) في أنقرة الذي هدف إلى حماية الحضارة الإسلامية، إلاّ أنّ الحكومة قامت بإغلاق هذا الحزب في 12 أيلول من العام نفسه بحجة أنّ الحزب قد اتخذ من الدين أداةً سياسيةً (Celil Bozkurt, 2012; Al-Nuaimi, 2010: 123; Boano, 2005: 49-50). وفي 8 تموز 1947م قام جواد رفعت أتيلخان (Jawad Refat Atilhan) المعروف بعدائه للهود وللصهيونية –وهو جنرال سابق بالجيش التركي- مع بعض زملائه بتأسيس حزب المحافظين (Muhafazakâr Parti)، وذكر في لائحته أنه يعتمد على الأسس الإسلامية في برنامجه فأغلقت السلطات التركية هذا الحزب قبل أن يبدأ نشاطه (Al-Nuaimi, 2010: 123; Boano, 2005: 49-50). ثم قام المارشال فوزي جاقماق بتأسيس حزب يميني بروح إسلامية في 20 يوليو 1948م حمل اسم حزب الأمة (Milliyet Parti)، ونصت لائحة هذا الحزب على احترامه لعادات البلاد وأعرافه واحترام الدين، إلا أن الدولة ألغته عام 1953م بحجة أنه حزب ضد النظام الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك (Feroze, 1976: 122-123).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة التركية لم تعارض انتشار الأحزاب الإسلامية لاعتقادها أنّ التيار الإسلامي هو أفضل وسيلة للوقوف في وجه المد الشيوعي (mahafzah, 2015: 111)، وهذا الأمر ليس بغريب عن الساسة الأتراك، فقد عمد الاتحاديون إلى استخدام فكرة الوحدة الإسلامية

كسلاح ضد الدول الاستعمارية؛ لعلمهم أن مكانة وقوة الدولة العثمانية في النظام الدولي نابعة من كونها حامية للمسلمين (Daoud, 2010: 90).

نجح الحزب الديمقراطي الذي شكل الخطاب الديني عنصرًا قويًا في مشروعاته ومطالبه وإصلاحاته في الوصول إلى سدة الحكم من خلال اشتراكه بأول انتخابات رئاسية جرت بعد الاصلاحات السياسية التي أقرها الرئيس التركي عصمت إينونو في تركيا بتاريخ 1950/5/14م، وبأغلبية ساحقة وهو ما شكل مفاجأة للأوساط السياسية الداخلية والخارجية (Hilal, 1999: 96-98).

كان الحزب الديمقراطي (Demokrat Parti) بزعامة عدنان مندريس (Adnan Menderes) (Fairouz, 2000: 257-258) أكثر الأحزاب تمسكًا ومطالبةً بالإصلاحات الدينية، مما أسهم في تقوية التيار الإسلامي وتشجيعه للانخراط في الحياة السياسية في الجمهورية التركية، وقد تجسدت هذه الاصلاحات بسماحه برفع الآذان باللغة العربية، وإلغاء الحظر على البرامج الدينية، وتشريعه دروس الدين في المراحل المدرسية المتوسطة وبنائه للمساجد ومنحه الصفة القانونية لمعاهد الأئمة والخطباء (Zürcher, 2011: 340).

ولا بدَّ للإشارة هنا إلى أن الحزب الديمقراطي وعلى الرغم من تبنيه للإصلاحات الدينية في أثناء وجوده على رأس السلطة السياسية في تركيا، إلا أنه رفض ظهور أي حزب ذو مرجعية إسلامية خوفًا من أن يسحب منه الشريحة المجتمعية الإسلامية العريضة التي كانت تشكل القاعدة الشعبية للحزب الديمقراطي، كما كان حرصه شديدًا على تحقيق التعايش بين الفكرين الإسلامي والعَلْمَاني (Boano, 2005: 51-52).

لم تلقَ سياسة الحزب الديمقراطي استحسانًا لدى العَلْمَانيين في الدولة التركية، فقاد الجيش انقلاب عسكري على السلطة بتاريخ 27 أيار 1960م، تحت عنوان حماية العَلْمَانية (Al-Nuaimi, 2010: 117) أدى إلى إقصاء حكومة مندريس وإعدامه (Boano, 2005: 52).

وقد أبانت تصريحات قائد القوات البرية الجنرال جمال كورسيل (Jemal Kürsel) توجه الانقلاب السياسي ومعاداته للدين حيث صرح قائلًا: "أن القرآن الذي يقرأ الآن بالتركية، والصلاة التي يؤذن لها بالعربية، أبتدأ يختفيان توًا أيضًا، على الرغم أنه لم يصدر توجهات بشأن ذلك من أنقرة" (Jemal Kürsel at: Al-Nuaimi, 2010: 212). كما صرح بتاريخ 5 تشرين الأول عام 1960م عند زيارته لمعهد الدراسات الإسلامية بإستنبول: "بأن القرآن يجب أن يتلى بالتركية، وبأن الأذان يجب أن يكون أيضًا بالتركية" (Jemal Kürsel at: Al-Nuaimi, 2010: 212).

ونتج عن نجاح الانقلاب انتكاسة للحركة الإسلامية في تركيا؛ حيث قامت حكومة الانقلاب بإلغاء حلقات الدروشة، التي منعت منذ عهد مصطفى كمال، وعادت للحيوية في عهد عدنان مندريس، كما منعت الطرق الصوفية وفي مقدمتها أتباع الطريقة النقشبندية، وأتباع الطوائف البهائية، وطلاب النور من تفعيل نشاطهم في مقاطعة أزمير (Al-Nuaimi, 2010: 112).

ثالثًا: أثر الانقلابات العسكرية على الحياة السياسية في تركيا.

- **انقلاب عام 1960م.**

أعقب الانقلاب العسكري الذي وقع بتاريخ 27 أيار 1960م حالة من الهدوء السياسي هيأت الظروف للقيام بالإجراءات التشريعية الجديدة، التي هدفت إلى توفير قدر لا بأس به من حرية الحركة والتنظيم، وكانت من أهم غاياتها امتصاص حالة الاحتقان السياسي الذي خيّم على الساحة السياسية التركية بعد الانقلاب، حيث أكد دستور عام 1961م على تقوية السلطة التنفيذية مع التأكيد على الجوانب الاجتماعية وحقوق الأفراد، كما أكد على نظام تعدد الأحزاب السياسية ومنع ظهور الاستبداد الديمقراطي (Al-Nuaimi, 2010: 197-198,212)، فتكونت في تلك الفترة أحزاب من أبرزها حزب العدالة (Adalet Partisi) الذي عد امتدادًا للحزب الديمقراطي (Şentürk, 2011: 320)، حيث قدّم نجم الدين أربكان، ترشيحه باسم هذا الحزب بمدينة قونية في انتخابات عام 1969م، لكنه رفض، فخاض الانتخابات مستقلًا وفاز بمقعد من مقاعد محافظة قونية، كما فاز أصدقاء له آخرون في محافظات أخرى، فكونوا جميعًا داخل البرلمان كتلة موحدة سميت بحركة المستقلين المسلمين (Müslüman Bağımsızlar Hareketi) (Boano, 2005: 52).

شكل فوز نجم الدين أربكان في الانتخابات البرلمانية لعام 1969م نقلة نوعية هامة وتاريخية في سياق التجاذب بين العَلْمَانيين والإسلاميين، وتزامن ذلك مع ازدهار الكتابات الداعية لإقامة دولة إسلامية، وفي الوقت نفسه تنامت المشاعر الإسلامية لدى فئات المجتمع التركي، فظهرت على ساحة المجتمع حركة نشطة لإحياء بعض الاحزاب الدينية، توجت بتأسيس نجم الدين أربكان لأول حزب ذو مرجعية إسلامية وهو حزب النظام الوطني (Ulusal Düzen Partisi) عام 1970م، منفصلًا عن حزب العدالة(Şentürk, 2011: 320; Boano, 2005: 53) . وتجلت مبادئ الحزب بما أبداه أربكان من أفكار مثلت التوجه السياسي العام للحزب، حيث قال: "عاش الناس أربعين سنة والقوى الخارجية المؤثرة تحاول إبعادهم عن محورهم الحقيقي إلى محور غريب، فوقع الناس في ضيق وعنت، ولا بد من إرجاع الناس إلى طبيعتهم ومحورهم الأصيل –فطرة الله- حتى يستقيم أمرهم ويتخلصوا من عقدهم" (Erbakan at: Boano, 2005: 53)، وقد أبدى وجهت نظره موضحًا مبتغاه من أهم أهداف الحزب الجديد ونوعيته عندما قال: "إن الحزب لا يشبه الأحزاب الأخرى؛ فجميع الأحزاب تقوم على أساس التسلط وشهوة الحكم، ونحن نقوم على أساس جديد وهو ابتغاء مرضاة الله والعمل في سبيل الوطن" (Erbakan at: Boano, 2005: 53). وقد دعا أيضًا إلى "إيجاد الحرية التامة لاستخدام الأفكار الإسلامية"، وقد فسرت كل

من صحيفتي جمهوريت (Cumhuriyet) وملليت (Milliyet) العَلْمَانيتين تصريحاته وأقواله بأنها ذريعة لاستخدام الدين لأغراض سياسية (Boano, 2005: 53).

اتسمت هذه الفترة بالقلق السياسي، وعانت البلاد من أزمات حادة لم تفلح الحكومات المتعاقبة في معالجتها، وهو ما دعا الجيش بتاريخ 12 مارس 1971م إلى توجيه إنذار إلى رئيس الوزراء سليمان ديميرل (Süleyman Demirel) تدعوه فيه إلى إجراء إصلاحات سريعة من أجل القضاء على أسباب هذه الأزمات، وإلا فإن الجيش سيمارس حقه الدستوري ويتولى مقاليد الحكم، وعرف هذا الانقلاب في الحياة السياسية التركية بانقلاب المذكرة، فاستقالت الحكومة وحظر حزب النظام الوطني وأغلقت مقراته ومكاتبه واضطر أربكان إلى مغادرة البلاد حتى تهدئ الأمور (Al-Saadi, 2010: 47-48). وقد كانت ذريعة الانقلابيين في إغلاق الحزب أن نشاطات الحزب لا علمانية، وقد جاء في قرار محكمة أمن الدولة العليا ما يلي (Boano, 2005: 55):

- أن المبادئ التي قام عليها حزب النظام الوطني وتصرفاته فيما بعد تخالف مبادئ الدستور التركي الذي نص بوضوح على مبدأ احترام العَلْمَانية.
- ممارسة حزب النظام الوطني محاولات إلغاء العَلْمَانية في البلاد ودعم البديل بإقامة حكومة إسلامية.
- تحريك النشاط الجماهيري وتنظيم المظاهرات ورفع الشعارات الإسلامية.

عانت السياسة الداخلية التركية من انتكاسة سياسية جراء الأحكام العرفية التي فرضها الجيش في نهاية عام 1971م، وبعد أن ساد جو من الهدوء السياسي قام نجم الدين أربكان بعد عودته إلى البلاد باستئناف نشاطه السياسي من خلال إعادة نشاط حزب النظام الوطني الملغى، فعمل على تأسيس حزب سياسي جديد عام 1972م أطلق عليه اسم حزب السلام الوطني (Ulusal Selamet Partisi)، حيث استطاع وخلال ثمانية أشهر من تأسيسه إعادة تنظيم قواعده، وساعده في ذلك التعاطف الكبير الذي لقيه من الرأي العام الشعبي انطلاقًا من كونه الحزب الوحيد الذي كان ينادي بأهمية الأخلاق الدينية (Boano, 2005: 56).

- **أثر الائتلاف الحكومي بين حزب السلام الوطني وحزب الشعب الجمهوري على التيار الإسلامي في تركيا.**

تعد خطوة تشكيل حزب السلام الوطني إلى جانب حزب الشعب الجمهوري -عُرف باتجاهه العَلْمَاني- ائتلافية حكومة في كانون الثاني 1974م من أبرز الخطوات التي قام بها حزب السلام الوطني التي أوحت بتجاوز التيار الإسلامي والتيار العَلْمَاني مرحلة الخصومة والعداء إلى مرحلة الانفتاح على بعضهما البعض واحترام مبدأ التعايش السلمي، حيث كان نصيب حزب السلام الوطني ثمانية عشر وزيرًا، وبفضل جهود أربكان من خلال هذه الحكومة تسلم أحد أعضاء حزب السلام الوطني حقيبة وزارة الداخلية (Boano, 2005: 56)، ومثل الجمهورية التركية لأول مرة في مؤتمر القمة الإسلامي الثاني المنعقد في جمهورية باكستان الإسلامية من22 إلى 24 فبراير 1974م (King Khalid Database - Islamic Summit Conferences, 2016).

استغل أربكان وجود حزبه في الائتلاف الحكومي بزعامة سليمان ديميرل فركز نشاطه لفتح عدد كبير من مدارس الأئمة والخطباء، كما زاد من عدد المدارس الدينية بسرعة كبيرة، وبجهوده الخاصة تم البدء لأول مرة بتدريس مادة الأخلاق (الإسلام) كمادة إجبارية في المدارس التركية (Al-Saadi, 2010: 48).

وفي الانتخابات العامة التي أجريت في حزيران 1977م لم يحصل حزب السلام الوطني إلا على نسبة 8.56% من الأصوات، حيث حصل على 42 مقعدًا في المجلس الوطني (Boano, 2005: 57)، بدلًا من 48 مقعدًا أي ما يعادل 11.8% من الأصوات في الانتخابات النيابية التي أجريت سنة 1973م (mahafzah, 2015: 111-112). الأمر الذي أشار إلى تراجع في أصوات المؤيدين لحزب السلام الوطني، وربما يعود السبب في ذلك إلى توجه الأغلبية العامة من الشباب إلى الذهاب للعمل أو الدراسة في دول أوروبا وتحديدًا الدول الاسكندنافية وألمانيا، وإضافةً إلى نمو اليسار السياسي الشيوعي والاشتراكي المدعوم من الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي كان من شأنه إضعاف شعبية الحزب لتوجهاته المحافظة آنذاك.

ويعزي إدريس بووانو هذا الانخفاض إلى انشقاقات في صفوف الحزب أدت إلى استقالة عناصر من جماعة النور من الحزب؛ ولعلَّ السبب في ذلك كان الائتلاف الحكومي الذي أبرمه الحزب، حيث كان جناح جماعة النور داخل الحزب تعارض هذا الائتلاف بينما كان الجناح النقشبندي وعلى رأسه أربكان يؤيده (Boano, 2005: 57).

شعرت المؤسسة العسكرية من خلال الخطوات الحثيثة التي قام بها حزب السلام الوطني بتعاظم دوره، الأمر الذي من شأنه أن يقوّض سياسة الأمن الداخلي للبلاد، ففي عام 1980/9/6م عقد حزب السلام الوطني مؤتمرًا شعبيًا تحت شعار "أنقذوا القدس" وشارك فيه نحو مئة ألف شخص (Boano, 2005: 58; mahafzah, 2015: 122-123)، جاؤوا وعلى رؤوسهم الطرابيش والعمامات، رافعين الرايات الخضراء ذات الرمز الديني، مطلقين هتافات معادية للنظام العَلْمَاني وداعين إلى القضاء عليه وإقامة دولة إسلامية بدلًا منه (Boano, 2005: 58; mahafzah, 2015: 122-123). فجاءت ردة فعل المؤسسة العسكرية مباشرةً بعد ستة أيام من المهرجان بالانقلاب العسكري في 1980/9/12م، وكان من أول القرارات التي اتخذها الانقلابيون حظر الأحزاب السياسية ومحاكمة زعمائها وسجنهم، وعلى رأس هذه الأحزاب حزب السلام الوطني وزعيمه نجم الدين أربكان (mahafzah, 2015: 122-123).

- **انقلاب 1980/9/12م و أثره على الحياة السياسية التركية.**

سير الانقلابيون أمور الدولة وعطلوا الحياة الديمقراطية في البلاد، وأضافوا مادة على الدستور عام 1980م، نصت على فرض الحظر على جميع من كان في سدة الحكم بتاريخ 1980/9/12م، ومنعهم من المشاركة في النشاطات السياسية لمدة عشر سنوات، أما الذين كانوا أعضاء في المجلس الوطني التركي الكبير فمنعوا لمدة خمس سنوات (John, 1985: 73). وقد أبانت تصريحات القادة العسكريين هذه النقطة، فجاءت لتأكد على عدم إعطاء فرصة لهم للقيام بأي دور في الساحة السياسية التركية، ويتضح ذلك من تصريح الجنرال كنعان ابفرن (Kanaan Evren) (Turkey, 1981:432-433) قائد الانقلاب الذي دافع عن أسباب الانقلاب حيث قال: "بأننا قمنا بتنظيف قذاراتهم، ولهذا لن نسمح لهم بإعادة هذه القذارة مرة أخرى" (Kenan Evren at: Al-Nuaimi, 2010: 229).

استمر الحظر المفروض على الحياة السياسية من أيلول 1980 حتى نيسان 1983م، وعندما قام مجلس الأمن القومي (Ulusal Güvenlik Konseyi) في 1983/4/25م برفع الحظر المفروض على الحياة السياسية، استأنفت الاحزاب السياسية نشاطها؛ حيث تم وخلال بضعة أسابيع تأسيس 17 حزبًا سياسيًا (mahafzah, 2015: 116).

استطاع تورغوت أوزال (Turgut Ozal) (mahafzah, 2015: 123) تأسيس حزب الوطن الأم (Anavatan Partisi) سنة 1983م وضم له الكوادر الوسطى والدنيا من حزب السلام الوطني (Ulusal Barış Partisi) الذي حُظِرَ نشاطه بعد انقلاب عام 1980م (Hilal, 1999: 151-152)، وحصل الحزب في انتخابات تشرين أول عام 1983م على 45,15% من أصوات الناخبين أي ما يعادل 211 مقعدًا، فاستطاع بناءً على ذلك تشكيل الحكومة التركية (Al-Nuaimi, 2010: 244).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنّ أتباع الحركة النقشبندية في البداية كانوا يدعمون حزب النظام الوطني ثم حزب السلام الوطني عند تأسيسهما على يد نجم الدين أربكان الذي كان من أتباع الطريقة النقشبندية، وبعد الانقلاب العسكري عام 1980م ضعفت قوة النقشبنديين، فتحولت الغالبية إلى حزب الوطن الأم عند تأسيسه عام 1983م، فيما أيد آخرون حزب الرفاه (Boano, 2005: 40)، الذي عارض الجيش اشتراكه في الانتخابات البرلمانية عام 1983م (Al-Nuaimi, 2010: 244).

رأى تورغوت أوزال في ظل هذه المعطيات أنه من الواجب على تركيا أن تتبنى سياسة معتدلة، فعمل خلال رئاسته للحكومة (1983-1989م) وبعدها رئيسًا للجمهورية (1989-1993م)، على تبني سياسة هدفت إلى التوفيق بين القيم الغربية والقيم الشرقية والإسلامية لخلق ثقافة سياسية جديدة يستطيع من خلالها السيطرة على النزعة القومية التي برزت بقوة بعد انتهاء الحرب الباردة عام 1991م، كما ربط في خطاباته بين النظام العالمي الجديد الذي تزعمته الولايات المتحدة الامريكية -الذي عرف بأحادي القطبية- والقيم الشرقية والإسلامية (Daoud, 2010: 108)، وكان الهدف من وراء ذلك إعادة تشكيل تركيا بتوجهات إسلامية معتدلة، لكي تقوم بدور قيادي إقليمي خصوصًا بعد غزو العراق للكويت وانهيار الاتحاد السوفياتي. لكن هذه الرؤية انتهت بوفاة تورغوت أوزال سنة 1993م، وبقي البديل حزب الرفاه الإسلامي خليفة حزب السلام الوطني الذي حظر نشاطه بعد انقلاب 1980م (mahafzah, 2015: 123-125).

رابعًا: تأسيس حزب الرفاه.

قام المحامي علي توركان (Ali Türkan) بتأسيس حزب الرفاه في 6 أيلول1983م ((Ujar, 2003: 265; Al-Nuaimi, 2010: 237، الذي ركزت مبادئه على انتقاد الرأسمالية والصهيونية والشيوعية، حيث أشار إلى أنّ نظام الاستبداد المطبق في تركيا لم يوجد صدفه، بل كان هناك دور مميز لعبته الأنظمة السياسية الرأسمالية والصهيونية، تمثل بالضغط المالي وتجنيد الإعلام وتحجيم النمو الاقتصادي وتسهيل الفساد، فأوصلت النظام الاقتصادي التركي إلى مرحلة من الضعف والتراجع في النمو، أدى إلى التضخم المالي، ودفع الشباب للبحث عن فرص عمل في المانيا والدول الأوربية الأخرى.

وعبّرت أدبيات حزب الرفاه عن هذا بما يلي: "اليهود هم الذين يوجهون الرأسمالية العالمية، والرأسمالية المستغلة هي التي تحكم وتتحكم بالعالم، فالدول الرأسمالية هي التي تتحكم في الحقيقة بمقدرات الدول والإنسان" (Rafah Parti, 1991: 5). ويرى حزب الرفاه أن الرأسمالية والصهيونية تؤيدان الأحزاب التقليدية في تركيا وتؤمن لهذه الأحزاب حاجاتها، ونتيجة لهذا التعاون والتعاضد فإن تركيا ومنذ أربعين سنة تحكمها أحزاب تختلف بالاسم ولا تختلف في المحتوى (Al-Nuaimi, 2010: 240).

لعلّ الخطر السوفياتي كان له الدور الكبير في تحديد وجهة السياسة التركية المتحالفة مع الرأسمالية ضد الاشتراكية بهدف المحافظة على وحدة أراضيها (Al-Nuaimi, 1981: 45,55-57; Mustafa, 1991: 199). وبعد زوال هذا الخطر ظهر التوجه المؤيد للمبادئ الإسلامية التي دعمت روابط الوحدة القومية والدينية المشتركة ضد الحركات القومية الانفصالية مثل: المسألة الكردية ونشاط حزب العمل الكردستاني، التي نمت على نحو متزايد بعد سقوط المعسكر الشرقي وحلف وارسو، لذلك عدُّت المبادئ الإسلامية بمثابة درع يحفظ الدولة من الانشقاقات الداخلية (Daoud, 2010: 111). أضف إلى ذلك خذلان المعسكر الرأسمالي لتركيا في القضية القبرصية (Al-Hadhrami, 2010: 212)، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية أُحادي

الجانب في قضية الصواريخ الكوبية (Fuller, 2009: 209). وعلى الرغم من ذلك فقد عملت تركيا على استغلال مكانتها داخل حلف شمال الأطلسي لتحقيق أهدافها المتمثلة في استعادة إرث العثمانيين المهم في موازين القوى الدولية وخاصة قوة روسيا السياسية في شرق البحر الأبيض المتوسط (Al-Nuaimi, 1981: 165; Fuller, 2009: 54). لكن الأهداف لم تتغير بتغير التوجهات؛ فقد سعى الإسلاميون أيضًا عند وصولهم للسلطة إلى استعادة إرث الدولة العثمانية من خلال إحياء المبادئ الإسلامية، فقد رأى أربكان رأى أن على تركيا التخلي عن تبعيتها للغرب والعودة إلى العالم الإسلامي الذي باستطاعتها أن تتولى قيادته (mahafzah, 2015: 209). ولعلَّ السبب في التوجه نحو الانفتاح على الدول العربية والإسلامية كان عائدًا إلى سياسة الاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية، والفاتيكان، المتمثلة في منع انضمام تركيا المسلمة إلى الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك رأت الشريحة المثقفة في الأحزاب الوطنية والطموحة أن موقع تركيا في قيادة العالم الإسلامي أفضل من موقعها في ذيل الاتحاد الأوروبي.

أكد حزب الرفاه في انتقاده للشيوعية، قائلا: "لقد سقطت الشيوعية بعد أن ظلمت الإنسان لمدة سبعين عامًا. والرأسمالية هي الأخرى تظلم الإنسان وستسقط في وقت قريب، لكن عدم سقوطها إلى الآن هو الحلف المثلث الذي أقامته مع الصهيونية والامبريالية، مما جعلها أثبت وأقوى من الشيوعية نسبيًا... على الرغم من أن كلا النظامين أساسهما باطل ولا يؤمن السعادة لبني البشر" (Rafah Parti, 1991: 5).

لقد عرف حزب الرفاه "النظام الاقتصادي العادل" بأنه "هو النظام الذي يقوم على مبدأ أنّ الحق هو الأعلى... وهو النظام الذي لا يسمح في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف باستعباد الإنسان بل يعطي كل إنسان حقه ويساوي بين الناس في الغرض، ويؤازر كل مجهود بنّاء فاعل يقوم به الإنسان، وهو النظام الذي يزيل كل العقبات والمعوقات التي تحول دون تقدم الإنسان ورفاهيته وسعادته... بل هو النظام العادل الذي يشجع على الربح العادل ويمنع الربا، ويسمح بالسوق المفتوحة ويمنع الاحتكار. هذا هو النظام الذي فيه الحق فوق كل شيء (Al-Nuaimi, 2010: 242).

لم يتمكن حزب الرفاه من الدخول في المجلس الوطني التركي الكبير في انتخابات عام 1987م (Ujar, 2003: 265)، على الرغم من حصوله على 7.2% من جملة الأصوات؛ لأن النسبة التي حددت للدخول في المجلس هي 10% من جملة الاصوات في البلاد، إلا أنه نجح في تجاوز عقبة النسبة في الانتخابات التي جرت عام 1991م؛ بتحالف حزب الإصلاحي الديمقراطي (Demokratik Reform Partisi) مع حزب المساعي القومية (Ulusal Gayret Partisi) (Ujar, 2003: 268-271).

شارك حزب الرفاه في انتخابات 24 كانون أول 1995م، وتمكن من الحصول على 21.38% من الأصوات، أي بواقع 158 مقعدًا في المجلس الوطني التركي الكبير(Türkiye Büyük Millet Meclisi) من مجموع 550 مقعدًا في المجلس، في حين حصل حزب الطريق الصحيح (Doğru Yol Partisi) على 19,19% أي 135 مقعدًا، أما حزب الوطن الأم فجاء في المرتبة الثالثة، حاصلًا على 19,1% أي 131 مقعدًا في المجلس، بينما حصل حزب اليسار الديمقراطي (Demokratik sol parti) على 14,64% أي 76 مقعدًا، وحصل حزب الشعب الجمهوري على 10,71% أي 50 مقعدًا، فيما حصلت بقية الأحزاب التركية على 14.98% من مجموع الأصوات (Kramer, 2001: 128; Al-Nuaimi, 2010: 254-255).

لم تكن هذه النتيجة مرضية للمدافعين عن الجمهورية العَلْمَانية الكمالية، مما جعل كلًا من قيادة الجيش، والعناصر التي تتبنى المبادئ الكمالية في الجهازين القضائي والإعلامي، يبادرون -منذ لحظة الأولى للنجاح السياسي الذي حققه حزب الرفاه- إلى لجم ما يعدّونه "موجة إسلامية" تهدف إلى تغيير الطابع العلماني للجمهورية (Kramer, 2001: 126).

بادرت الفئات الكمالية من نخب الدولة، خصوصًا النخبة العسكرية (قيادة الجيش)، إلى تكثيف جهودها الرامية إلى احتواء التيار الإسلامي، الذي اعتبرته مرة أخرى خطرًا جديًا يتهدد الجمهورية التركية، سيما أنه لم تعد هناك حاجة إلى الإسلام للوقوف في وجه المحاولات الشيوعية واليسارية الرامية إلى خلخلة بنية المجتمع التركي المحافظ، بعد انتهاء الخطر الشيوعي وزوال الاتحاد السوفيتي (Kramer, 2001: 127).

أفصح حزب الرفاه بعد فوزه في الانتخابات عن برنامجه، وفي هذا المجال يقول عضو في الحزب ورئيس بلدية أنقرة مليح غوكجيك (Melih Gökçek): "أن أول ما سنطبقه هو تحريم المشروبات الروحية، وسنسعى بكل قوتنا إلى منعه عبر إقناع الناس أن هذه الظاهرة خطأ، إنني لا أرى إنتاج الكحول عملًا سليمًا في أي وقت من الاوقات، سنغلق مصانع إنتاج الكحول ونستبدلها بمصانع أخرى، لن يبق أحد من دون عمل، وسنمنع الدعارة وستقفل البيوت العمومية، وإذا كان من حاجة جنسية لأحد فيمكن تحقيقها عبر الطرق المشروعة، ويتحتم على الدولة إيجاد مورد مالي لكل من يريد الزواج" (Melih Gökcek at: Al-Nuaimi, 2010; 258).

استقبل الرئيس التركي سليمان ديمريل في 10 كانون الثاني 1996م زعماء الأحزاب التي فازت بمقاعد المجلس الوطني التركي الكبير في الانتخابات الأخيرة واستمع إلى الجميع، وبعد انصرافهم عقدوا مباشره مؤتمر صحفية ضد حزب الرفاه (Al-Nuaimi, 2010: 259)، لكن نجم الدين أربكان قال: "أيدينا ممدودة لكل مؤمن بالله حريص على مصلحة الوطن" (Necmettin Erbakan at: Al-Nuaimi, 2010: 259)، فما كان من رئيس الجمهورية -في اليوم نفسه- إلا أن كلف نجم الدين أربكان بتشكيل الحكومة التركية (Al-Nuaimi, 2010: 259).

قام نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه بتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق الصحيح بزعامة تانسو تشيللر(Tansu Çiller)، في شهر حزيران عام 1996م، وتعدُّ هذه أول حكومة تركية ذات قيادة إسلامية وصلت إلى سدة السلطة في تركيا منذ تأسيس الجمهورية (Kramer, 2001: 127).

شكل ظهور الحكومة الائتلافية صدمة قوية للقوى العلمانية فأطلقوا حملة سياسية لإسقاط حكومة أربكان، ما أدَّى إلى أن تعيش تركيا حالة صراع على الهيمنة السياسية منذ خريف سنة 1996م، واتخذت الحملة في المقام الأول شكل حرب ثقافية بين النخب الإسلامية والعلمانية، حول استمرار العلمانية كما حددتها النخب القديمة (Kramer, 2001: 128). وبعد تزايد التهديدات العسكرية فضل نجم الدين أربكان أن يفوت الفرصة على محاولات توجيه ضربات مؤلمة ومؤثرة لمسيرته وتجربته السياسية من خلال التيار الإسلامي داخل تركيا عمومًا، فقدم استقالة حكومته الائتلافية مجبرًا في حزيران 1997م (Ujar, 2003: 354; mahafzah, 2015: 157). ورغم استقالة الحكومة بعد عام من تشكيلها استمرت المؤسسة العسكرية في هجومها المنظم، فأصدرت قرارًا بحل حزب الرفاه الإسلامي في 1998/1/16م، بحجة ارتكابه أعمال تتعارض مع العَلْمَانية وحكمت على زعيمه وسته آخرين من قادة الحزب بعدم مزاولة النشاط السياسي لمدة خمس سنوات (Ujar, 2003: 354; mahafzah, 2015: 15). وبرر رئيس المحكمة الدستورية أحمد نجدت سيزر (Ahmet Necdet Sezer)، قرار المحكمة حيث قال: "لقيام حزب الرفاه بنشاطات تمس النظام العَلْمَاني للدولة" (mahafzah, 2015: 157). وأكد "أن العَلْمَانية عماد أساسي للدولة التركية، وإذا كان لا يعقل تخيل ديمقراطية من دون أحزاب سياسية، فإن هذا لا يعني إلا قيودًا تفرض على الأحزاب" (mahafzah, 2015: 157). وتضمن القرار مصادرة أملاك الحزب، ووقف المساعدة المالية التي يتلقاها من وزارة المالية التركية (mahafzah, 2015: 157).

لم يحتج حزب الرفاه على قرار المحكمة الدستورية، مع أنَّ رئيسه نجم الدين أربكان قد قدم مرافعة أمام المحكمة الدستورية قبل شهر من صدور القرار. لكن أربكان قام بإنشاء حزب الفضيلة (Fazilet Partisi) بديلًا عن حزب الرفاه المنحل قانونيًا، وأمام حرمان أربكان وقادة حزبه من العمل السياسي، أتاح هذا الحرمان الفرصة للقيادات الشابة لتولي زمام القيادة السياسية، حيث تنافس على قيادة الحزب الجديد الشباب مثل: رجب طيب أردوغان (Recep Tayyip Erdogan)، عبدالله غول (Abdullah Gül)، وكبار السن مثل رجائي قوطان (Rajai Koutan)، وشوكت قاران (Shawkat Karan). وانتخب رجائي قوطان رئيسًا لحزب الفضيلة في1997/12/17م، وفي 1998/2/23م، انضم 41 نائبًا في البرلمان من حزب الرفاه المنحل إلى حزب الفضيلة، وشكلوا كتلة نيابية خاصة بالحزب الجديد (mahafzah, 2015: 158).

سار الحزب على خطوات سلفه حزب الرفاه، حيث حافظ على المواقف نفسها تجاه القضايا المطروحة على الساحة التركية (Boano, 2005: 64-65). وهنا تجدر الإشارة إلى أن نجم الدين أربكان بقي مؤثرًا على حزب الفضيلة وعلى قراراته، دون أن يحتل أي منصب فيه، بسبب قرار المحكمة الدستورية بحرمانه من العمل السياسي، وأدت تدخلاته في الحزب إلى إضعاف القيادة الرسمية للحزب، الأمر الذي أدى إلى نشوء صراع في صفوف الحزب بين التقليديين من أنصار أربكان ودعاة التحديث بقيادة رجب طيب أردوغان (mahafzah, 2015: 158).

استمر الصراع في صفوف الحزب بالإضافة إلى صراعه مع التيار العَلْمَاني، حيث تجلا الصراع بالحكم على رجب طيب أردوغان–رئيس بلدية اسطنبول- بالسجن عشرة أشهر من قبل محكمة أمن الدولة في ديار بكر في نيسان 1998م، بتهمة إثارة الأحقاد بين الناس في خطاب ألقاه في بلدة سيرت (Siirt) في نهاية سنة 1997م، ردد فيها أبياتًا من قصيدة لضياء غوك ألب:(Ziya Gökalp) "إن الجوامع ثكناتنا، والقباب خوذاتنا، والمآذن حرابنا، وجمهور المؤمنين جيشنا"، حيث عزل من منصبه بعد أن أكدت محكمة الاستئناف الحكم. كما تذرع العَلْمانيون أيضًا لحل حزب الفضيلة بقيام نائب من النساء وهي مروة قاوقجي (Merve Kavkçı) بالظهور في الجلسة الخاصة بأداء القسم من قبل النواب المنتخبين وهي تلبس الطوربان على رأسها (mahafzah, 2015: 159).

نجح العَلْمَانيون الكماليون بمساندة الجيش في حل حزب الفضيلة، حيث قامت المحكمة الدستورية بإصدار قرار بتاريخ 2001/6/22م، بحل الحزب بتهمة مخالفته لمبادئ العَلْمَانية، وقامت بمصادرة ممتلكاته، وقد بررت المحكمة الدستورية موقفها بأن الحزب أصبح وكرًا للأصوليين المعادين للعلمانية (Boano, 2005: 64-65).

وكان الانقسام واضحًا داخل صفوف الحزب قبل حله، فلما حل لم تمضي إلا أسابيع قليلة حتى شهدت الساحة التركية ميلاد حزبين إسلاميين جديدين هما: حزب السعادة (Saadet Partisi)، وحزب العدالة والتنمية (Adalet ve Kalkınma Partisi)، حيث أقدم التقليديون على تأسيس حزب السعادة الذي عُدَّ استمرار للتجربة السياسية الإسلامية القديمة، بينما أنشأ التجديدين بزعامة رجب طيب أردوغان، وعبدالله غول حزب العدالة والتنمية في 2001/8/14م، وتبنوا شعار العثمانية الجديدة، وحاولوا بعثها من جديد في إطار فكري دمج الافكار الاسلامية مع الفكر الاجتماعي السياسي المعاصر من أجل الهدف الكبير وهو انقاذ تركيا الوطن، والنهوض باقتصادها، وإحياء التعليم، ودعم النهضة الصناعية، وتوجيه طاقات الشباب التركي في الداخل والمهجر نحو خدمة الوطن ودفع عجلة التقدم للأمام (Boano, 2005: 66; mahafzah, 2015: 159-160). وقد ارتأى الباحثان اعتبار انقسام التيار الإسلامي على نفسه، وتشكيله لأحزاب إسلامية عدة وسعى كل منها إلى الوصول إلى السلطة السياسية في تركيا نهاية لفترة الدراسة.

الخاتمة:

بينت الدراسة دور مصطفى كمال أتاتورك في استبدال النظام السياسي الإسلامي المتبع في الدولة العثمانية بنظام عَلْماني في الجمهورية التركية، ومحاولات التيار الإسلامي إعادة مكانته السياسية من خلال السعي للوصول إلى سدة السلطة السياسة في تركيا، موضحةً دور القوات المسلحة التركية -التي عدت نفسها حامية النظام العَلْمَاني- في إفشال أي محاوله للتيار الإسلامي في الوصول إلى مبتغاه.

كما بينت الدراسة دور الائتلاف الحكومي الذي قام به نجم الدين أربكان في كانون الثاني 1974م في ابراز مكانة التيار الإسلامي التركي، مبينة أثر هذا الائتلاف في انقسام التيار الإسلامي على نفسه بين مؤيد ومعارض، الأمر الذي أسهم بظهور أحزاب اسلامية عدة في المشهد السياسي التركي.

كما أوضحت الدراسة مدى مرونة التيار الإسلامي في التعامل مع الظروف السياسية المتقلبة التي كان يفرضها الجيش التركي على الحياة السياسية التركية، مشيرةً إلى أن القواعد الشعبية العامة في تركيا ما زالت مؤيده وتتعاطف مع أي حزب سياسي يرفع شعارات إسلامية وينادي بالاعتماد على التربية الإسلامية كمنهاج للتخفيف من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي جلبها النظام السياسي العلماني.

المصادر والمراجع

أحمد أوغلو، داود(2010م)، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

أنجيل راباسا، ستيفن لارابي(2015م)، **صعود الإسلام السياسي في تركيا**، ترجمة: إبراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت.

اوجار، صباح الدين(2003م)، **أربكان والرفاه الإسلامي**، ترجمة: الصفصافي أحمد المرسي، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.

بووانو، إدريس (2005 م)، **إسلاميو تركيا**، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق.

الحضرمي، عمر (2010 م)، **العلاقات العربية التركية تاريخها و اقعها ونظرة في مستقبلها**، دار جرير، عمان –الأردن.

حزب الرفاه (1991م)، **النظام الاقتصادي العادل (العلاج)**، أنقرة.

الزين، مصطفى (1982م)، **أتاتورك وحلفاؤه**، دار الكلمة للنشر، بيروت.

السعدي، رواء جاسم لطيف(2010م)، **الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن.

الشناوي، عبد العزيز (1980 م)، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج 1، مطبعة جامعة، القاهرة.

ضابط تركي (1978)، **الرجل الصنم كمال اتاتورك**، ترجمة: عبدالله عبد الرحمن، بيروت.

عميش يوسف عميش (2015م)، **لنتذكر اليوم تركيا العَلْمَانية- ومصطفى أتاتورك**، جريدة الرأي، الأردن، العدد 16427، 13 تشرين ثاني.

فيروز احمد (2000)، **صنع تركيا الحديثة**، ترجمة: سليمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، بوسطن.

فيليب روبنس (1993م)، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة، (د.م).

فولر، جراهم (2009م)، **الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة –أبو ظبي.

قاعدة معلومات الملك خالد، **مؤتمرات القمة الإسلامية** نسخة محفوظة 16 أغسطس 2016 على موقع.Wayback Machine

كرامر، هاينتس(2001م)، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكات، الرياض- المملكة العربية السعودية.

لويس ل، شنايدر (د.ت)، **العالم في القرن العشرين**، ترجمة: سعيد عبود السامرائي، مكتبة الحياة، بيروت.

معهد البحوث والدراسات العربية (1991 م)، **العلاقات التركية العربية من منظور عربي**، ج 1.

معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية (د.ت)، **دراسات عن تركيا**، ج 3، الجامعة المستنصرية، بغداد.

مرغريت حلو (د.ت)، **الإسلام والسياسة في تركيا ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا**، مركز الدراسات الأرمنية، لبنان.

محافظة، علي(2015م)، **تركيا بين الكمالية والأردوغانية (1919-2014)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، بيروت.

مصطفى، زين(1991م)، **ذئب الاناضول**، رياض الريس للكتب والنشر، قبرص.

النعيمي، أحمد نوري (1981)، **تركيا وحلف شمال الأطلسي**، (د.م).

ـــــــ (2010م)، **النظام السياسي في تركيا**، الجنان للنشر والتوزيع: السودان- الخرطوم.

ـــــــ (2010)، **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط**، الجنان للنشر والتوزيع، عمان.

الناصري، خليل إبراهيم (1990م)، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية- التركية**، (د.م).

هلال، رضا (1999)، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان/ الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، القاهرة دار الشرق.

والتر لاكور (1959 م)، **الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط**، نقله إلى العربية لجنة من الأساتذة الجامعيين، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر: بيروت.

References

Berkes, Niyazi (1964), The Development of Secularism in Turkey, Monteral me Gill University press, Canada.

Celil Bozkurt (2012), Siyasal İslam'ın "Muhafazakâr Demokrat" Söylemi ve Tarihsel Arka Planı.

Feroze Ahmaed (1906), The Committee of Union Progress in Turkish Polities 1908-1914, Oxford at the clarendar press.

Fisher, Sydncy Nettleton (1960), the Middle East History, London.

Feroze, muhamed Rashid (1976), Islam and Secularism in part-kema turkey, Islamic Research Institute Islam Abad, Pakistan.

John h. Mcfadden (1985), Civil-Military Relations in the third Turkish Republic, Middle East Journal, Vol. 39, No. 1.

Hulusi Şentürk (2011), Türkiye'de İslami Oluşumlar ve Siyaset İslamcılık, (2. Baskı), Çıra Yayınları, İstanbul.

Turkey, Almanac (1981), Turkish Daily New Publication, Editor Inur Gevik.

Zürcher E., J. (2011), Modernleşen Türkiye'nin Tarihi, (26. Baskı), İletişim Yayınları, İstanbul.

Angel Rabasa and Stephen Larrabee. (2015). *The Rise of Political Islam in Turkey*, translated by: Ibrahim Awad. Nama Center for Research and Studies, Beirut.

Bowano, Idris. (2005). *Islamists of Turkey*. Al-Resala Foundation Publishers, Damascus.

Daoud Oglu, Ahmed. (2010). *The Strategic Depth of Turkey's Position and Role in the International Arena*, translated by: Muhammad Thalji and Tariq Abdul Jalil. Al Jazeera Center for Studies, Qatar.

Fairouz Ahmed. (2000). *The Making of Modern Turkey*, translated by: Suleiman Daoud Al-Wasiti and Hamdi Hamid Al-Douri. House of Wisdom, Boston.

Fuller, Graham. (2009). *The New Turkish Republic Turkey as a Pivotal Country in the Islamic World*, Emirates Center for Strategic Studies and Research, United Arab Emirates, Abu Dhabi.

Hilal, Reda. (1999). *The Sword and the Crescent: Turkey from Ataturk to Erbakan / The Conflict between the Military Establishment and Political Islam*, Cairo, Dar Al Sharq.

Al-Hadrami, Omar. (2010). *Arab-Turkish relations, their history, reality, and a look at their future*, Jarir House, Amman, Jordan.

Institute of Arab Research and Studies. (1991). *Turkish-Arab relations from an Arab perspective*, vol. 1.

Institute of Asian and African Studies. *Studies on Turkey*, Part 3, Al-Mustansiriya University, Baghdad.

King Khalid Information Base. (2016). *Islamic Summit Conferences*. Wayback Machine website.

Kramer, Heinz. (2001). *A changing Turkey in search of a new dress*, translated by: Fadel Jataker. Al-Obaikat Library, Riyadh, Saudi Arabia.

Louis L., Schneider, *The World in the Twentieth Century*, translated by: Saeed Abboud Al-Samarrai. Al-Hayat Library, Beirut.

Margaret Helou. *Islam and Politics in Turkey: Past, Present and Future*. Center for Armenian Studies, Lebanon.

mahafzah, Ali. (2015). *Turkey between Kemalism and Erdoganism (1919-2014)*. The Arab Institute for Studies and Publishing, 3rd Edition, Beirut.

Mustafa, Zain. (1991). *The Anatolian Wolf*. Riyadh Al-Rayes for Books and Publishing, Cyprus.

Al-Naimi, Ahmed. (1981). *Nouri Turkey and NATO*.

--------. (2010). *The Regional Function of Turkey in the Middle East*. Al-Jinan Publishing and Distribution, Amman.

---------. (2010). *The Political System in Turkey*. Al-Jinan for Publishing and Distribution: Sudan, Khartoum.

Al-Nasiri, Khalil Ibrahim. (1990). *Contemporary Developments in Arab-Turkish Relations*, (d.m).

Omeish Youssef Omeish. (2015). *Let's Remember Today's Secular Turkey - and Mustafa Ataturk*. Al-Rai newspaper, Jordan, No. 16427, November 13.

Philip Robins. (1993). *Turkey and the Middle East*, translated by: Mikhail Najm Khoury. Cordoba House, (d.d.).

AL Rafah Party. (1991). *The Just Economic System (The Cure)*, Ankara.

Al-Saadi, Rawa Jassim Latif. (2010). *Political Islam, the Justice and Development Party in Turkey and its role in political change*. unpublished MA thesis, University of Jordan, Amman. Jordan.

El-Shennawy, Abdel-Aziz. (1980). *The Ottoman Empire is a slandered Islamic state*, 1, University Press, Cairo.

Ujar, Sabah Al-Din. (2003). *Arbakan and Islamic Well-being*, translated by: Al-Safsafi Ahmed Al-Mursi. Itrak Publishing and Distribution, Cairo.

Walter Lacour. (1959). *The Soviet Union and the Middle East*, transferred to Arabic by a committee of university professors. Commercial Office of Printing, Distribution and Publishing: Beirut.

Zabat Turkish. (1978). The Idol Man Kemal Atatürk, translated by: Abdullah Abdul Rahman, Beirut.

Al-Zein, Mustafa. (1982). Ataturk and His Allies. Dar Al-Kalima Publishing, Beirut.

Foreign references:

Berkes, Niyazi. (1964). *The Development of Secularism in Turkey*. Monteral me Gill University press, Canada.

Celil Bozkurt. (2012). *Siyasal İslam'ın "Muhafazakâr Demokrat" Söylemi ve Tarihsel Arka Planı***.**

Feroze Ahmaed. (1906). *The Committee of Union Progress in Turkish Polities 1908-1914*, Oxford at the clarendar press.

Fisher, Sydncy Nettleton. (1960). *The Middle East History*, London.

Feroze, Muhamed Rashid. (1976). *Islam and Secularism in Part-Kema Turkey*. Islamic Research Institute Islam Abad, Pakistan.

John H. Mcfadden. (1985). Civil-Military Relations in the Third Turkish Republic. *Middle East Journal*, 39(1).

Hulusi Şentürk. (2011). *Türkiye'de İslami Oluşumlar ve Siyaset İslamcılık*, (2. Baskı), Çıra Yayınları, İstanbul.

Turkey, Almanac. (1981). *Turkish Daily New Publication*, Editor Inur Gevik.

Zürcher E. J. (2011). *Modernleşen Türkiye'nin Tarihi*, (26. Baskı), İletişim Yayınları, İstanbul.